المحاضرة الحادية عشر

النسق البيئي في المجتمع السعودي

أولاً: البيئة في الفترة المستقرة.

عندما نعطي وصفا للنسق البيئي في المجتمع السعودي، فإننا نعد هذا إحدى الركائز المهمة التي يقوم عليها فهم البناء الاجتماعي في المجتمع، ويكون الغرض منه محاولة الكشف عن التفاعل بين الإنسان والبيئة من ناحية، وبين البيئة والانساق الاجتماعية من ناحية أخري، لأننا نعد الملامح البيئية الأيكولوجية للمجتمع السعودي إحدى الأطر لتفسير الظواهر الاجتماعية، نظرا لما يترتب علي تغيير النسق البيئي من حدوث مشكلات ظواهر اجتماعية عديدة واسعة النطاق.

وتعد طرق المواصلات من العوامل البيئية التي أثرت في التجمع السكاني وخصائص الثقافة في المجتمع السعودي. وقد أكد الأيكولوجيون أهمية الطرق والمواصلات في بحوثهم ومنهم "لابيرز" ((Lapireceمثلا، الذي يشير إلي أنها ليست العامل الوحيد في التكوين البيئي، ولكنها علي الأقل أهم العوامل التي تحدد العلاقات المكانية لأعضاء الجماعة، وأن التعديل في المواصلات إنما يتبعه بالضرورة تعديل في أوجه الحياة المختلفة.

وهذا ينطبق علي المجتمع السعودي في تلك الفترة المستقرة حيث لم تتوفر وسائل النقل، كما لا تتوافر الطرق السهلة والمعبدة التي تربط بين القري والمدن السعودية، بل اقتصر الاتصال علي وسائل نقل قليلة جدا من السيارات عبر الطرق الصحراوية الوعرة، الأمر الذي جعل المجتمعات في تلك الفترة مفصولة نسبيا عن بعضها البعض، فكان لها تأثير واضح علي المجتمعات السعودية وخاصة علي الحياة الاقتصادية والمعيشية للسكان. كما ترتب علي هذا الانعزال أيضا أن العلاقات الاجتماعية والروابط القرابية لا تتعدي في الغالب حدود المجتمع المحلي للفرد.

ولذلك أثرت الظروف البيئية في المجتمع السعودي في تلك الفترة علي النشاط الإنساني، فكان نشاط الأهالي يتأثر كثيرا بالموقع الجغرافي. فصلاحية التربة وتوفر المياه الجوفية كان لهما أكبر الأثر في اتجاه سكان بعض المناطق إلي الزراعة،

وبعض المواقع الجغرافية دفعت بعض السكان إلي امتهان التجارة، إذ أن موقع بعض القري والمدن يمنح فرصة أن يكون هناك سوق لتبادل السلع والمنتجات، ولذلك كان العامل البيئي عاملا رئيسيا في توزيع المهن وأنماطها علي المجتمعات والمدن والقري السعودية

، حسب الظروف البيئية لكل منطقة، كما ظهر تأثير البيئة جليا وواضحا في طبيعة بناء المساكن والمواد المستخدمة فيها ومظهرها العام والخاص، مما أعطي تلاؤما بين الإنسان والبيئة، فبناء المساكن كان يعتمد علي مواد البناء التي كانت متوفرة ومنتشرة في البيئة حينئذ.

وأخيرا فإن البيئة الطبيعية التي فرضت العزلة النسبية في الفترة السابقة بين المجتمعات السعودية بسبب عدم توفر الطرق السهلة والوسائل الحديثة، جعلت نشاط الترويح يمارس داخل المجتمعات المحلية، ويتلاءم نمطه ومكانه مع الظروف الجغرافية السائدة في كل منطقة.

ثانيًا: البيئة في الفترة المتغيرة

أما في الفترة المتغيرة، فإن التغير في النسق البيئي لم ينتج بسبب تغير الظروف الطبيعية، بل نتج بسبب محاولة التحكم في الظروف البيئية والجغرافية من ناحية، ومن الناحية الأخري بسبب الاستغناء عن مواد البيئة المحلية.

وتفسير ذلك أن البيئة الطبيعية (الأيكولوجيا) لم تعد تحدد مكان الاستقرار البشري، كما لم تستطع الظروف البيئية أن تستمر وتعزل المجتمعات السعودية بعضها عن بعض، أو تتحكم في نوعية نشاط الأهالي، أو تحدد مكان ونمط الترفيه كما أوضحنا ذلك في فترة الاستقرار، فنجد أن فترة التغير التي ببدأت عام (١٣٩٠هـ)

كانت بداية لتفاعل معاكس بين الإنسان والبيئة في المجتمع، حيث ظهر أثر الإنسان في البيئة واضحا، وليس العكس كما هو الحال في الفترة السابقة.

فقد كان عام (١٣٩٠هـ) بداية لتنفيذ مشروعات وبرامج اقتصادية واجتماعية، أسهمت بشكل كبير في التغير في نواح عديدة من النسق البيئي، حيث ارتبطت المجتمعات السعودية في هذه الفترة بعضها مع بعض بطرق سهلة معبدة، حيث لم تكن الطرق المعبدة تزيد علي (٨٩٢١ كم) في نهاية الفترة المستقرة عام (١٣٩٠هـ)، ثم قفز طول الطرق بين المدن في نهاية عام (١٤٠٣هـ) خلال الفترة المتغيرة إلي (٢٣٧٥٣ كم)، حتي الطرق الزراعية المعبدة التي تصل إلي القري والمزارع تضاعف طولها من (٣٤٨٧ كم) في عام (١٣٩٠هـ)، إلي (٣٨٦٤٤ كم) في عام (١٤٠٣).

وقد ساعد علي الانفتاح بين المجتمعات السعودية بالإضافة إلي توفير شبكة الطرق المعبدة امتلاك معظم الأفراد والأسر في المجتمع السعودي للسيارات، حيث بلغ عدد السيارات المستخدمة والموجودة في المملكة (٣٥٦٩٠٠٩) سيارة في عام ١٤٠٣هـ، بينما لم تتوفر السيارات الخاصة بالمملكة في نهاية الفترة المستقرة (١٣٩٠هـ) إلا بشكل نادر جدا حيث يقدر عددها (١٤٤٧٦٨) سيارة فقط.

وهذه العناصر مجتمعة سواء ما كان متعلقا بشبكة الطرق البرية المعبدة أو بتوافر وسائل النقل الخاصة الحديثة، ساهمت بشكل كبير في هذه الفترة بالحراك الاجتماعي والهجرة خاصة إلي المدن، وقد دعم ذلك إنشاء المطارات الضخمة، فقد صارت الأقاليم السعودية مرتبطة ببعضها البعض من خلال شبكة نقل جوي، حيث يتوفر في هذه الفترة المتغيرة ثلاثة وعشرون مطارا موزعة علي المدن الرئيسية بالمملكة، ويستخدم فيها أحداث الطائرات كالترايستار ((Tristarوالجامبوجت (jumbo ,(Jetوهذا عكس ما كان في الفترة المستقرة السابقة حيث كان النقل الجوي عام (١٣٩٠هـ) محدودا، ويقتصر علي مدن معينة وبصورة ضئيلة وبطراز من الطائرات الصغيرة والقديمة مثل داكوتا.

بالإضافة إلي ذلك فقد دعمت برامج التنمية في هذه الفترة المتغيرة النقل البحري، فأنشئ عدد من الموانئ والمنافذ البحرية السعودية علي البحر الأحمر والخليج العربي.

ومثلما أسهمت الظروف البيئية المتغيرة في انفتاح المجتمعات السعودية علي بعضها البعض، فقد ساهمت نفس الظروف في ربط المجتمع السعودي ككل بالعالم الخارجي، وانفتاحه علي المجتمعات العربية والآسيوية والأفريقية والاسترالية والأوروبية والأمريكية عن طريق منافذ متعددة برية وبحرية وجوية.

ولقد أحدث التغيير في النسق البيئي بالمجتمع السعودي آثارا اجتماعية مهمة في بناء المجتمع وطبيعة خصائصه الاجتماعية والثقافية، ومن أهمها:

(أ) نشوء ظاهرة الحراك الاجتماعي في المجتمع، والهجرة باتجاه المدن الكبيرة والمراكز الحضرية من أجل العمل أو التعليم.

ولقد تتبعت وزارة التخطيط الآثار الاجتماعية والاقتصادية في المناطق التخطيطية الخمس، خلال خطتي التنمية الأولي والثانية، فتبين وجود هجرة كبيرة داخل المملكة، وأن هناك تناقصا في عدد السكان في كل من المنطقة الشمالية، والجنوبية الغربية، بشكل خاص، بسبب انتقال السكان إلي المناطق الأخري، حيث الأجزاء المزدهرة من

المملكة، بما في ذلك المنطقة الوسطي والمنطقة الغربية. كذلك اتضح أن عملية التحضير الجارية تعني أن المراكز الحضرية الرئيسية كالرياض وجدة والمدن الكبيرة الأخري، ستستقبل المهاجرين من المناطق القروية. ولقد أثبت المسح الإحصائي الذي أجرته مصلحة الإحصاءات العامة ووزارة التخطيط أن الهجرة داخل المنطقة نفسها أكبر من الهجرة بين المناطق، وقد سجلت جميع مناطق الإمارات نسبا متفاوتة في زيادة عدد سكانها خلال خطة التنمية الثالثة، وتوضح المؤشرات الأخيرة لبعض مناطق الإمارات أن كثيرا من المهاجرين الذين يرجعون إلي مناطقهم، لا يرجعون إلي قراهم التي نشؤوا فيها. ونتيجة لذلك فقد شهد العديد من المراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة الحجم في المناطق النائية نموا سريعا في عدد السكان، لهجرة السكان إليها من مناطقهم القروية، وحتي من خارج منطقة الإمارة.

(ب) إن توفر وسائل المواصلات الحديثة مع البدء بتنفيذ برامج مشروعات تنموية، قد ساعد علي كثرة الوافدين إلي المجتمع السعودي من جنسيات عربية وأجنبية من أجل العمل في مؤسسات حكومية أو شركات خاصة، تلبية للحاجة إليهم في عملية التنمية الشاملة، ويقدر عددهم في عام (١٤٠٥هـ) بثلاثة ملايين نسمة. بينما كان عددهم في أواخر الفترة السابقة عام (١٣٨٨هـ) يساوي (٥٣٧٠٦) ومعظمهم من الوافدين العرب. وفي عام (١٤١٣) ثبت من خلال التعداد العام لسكان المملكة أن الأجانب مؤثرون بشكل واضح في تركيب السكان بمعدل (٢٧,٣%) وعددهم وصل إلي (٤,٦٢٤,٤٥٩) فردا.

(ج) إن توفر وسائل المواصلات وارتفاع مستوي المعيشة في هذه الفترة المتغيرة قد ساعد في اتجاه المواطنين إلي السفر خارج البلاد نحو المجتمعات الخارجية من أجل السياحة والترويح، ويتضح هذا إذا عرفنا أن عدد المسافرين السعوديين إلي خارج المملكة كبير جدا، حيث بلغ عددهم في عام واحد (١٤٠٣هـ) (٩٩٠٣٦٠) شخصا، يمثل نسبة (٨٠%) منهم ذكور، والبقية من الإناث، وهكذا عكس اتجاه المواطنين في تلك الفترة السابقة، فقد بلغ عدد المواطنين الحاصلين علي جوازات سفر حتي عام (١٣٨٨هـ) أثناء تلك الفترة المستقرة (٢٤٥٨)شخصا فقط.

وينبغي التنبيه إلي أن انفتاح المجتمع السعودي في هذه الفترة المتغيرة علي المجتمعات الخارجية لم يقتصر علي الاتصال بالطرق الحديثة، بل تبعه انفتاح ثقافي واسع علي تلك المجتمعات بواسطة البث التليفزيوني الذي غطي خلال الخطة الخمسية الثالثة (٨٠%) من مساحة المملكة. بالإضافة إلي استقبال كثير من القنوات التليفزيونية التي تبث عبر الأقمار الصناعية من بلدان عربية وأجنبية متعددة.

كذلك ساهمت شركات التوزيع في توريد الصحف والمجلات والكتب غير السعودية من الخارج، وبذلك منحت فرصة أخري للاحتكاك الثقافي بالمجتمعات الخارجية، ثم دعم هذا أيضا افتتاح محلات تأجير وبيع أشرطة الفيديو، والتي تعرض المواد الإعلامية المختلفة، حيث بلغ عددها حتي نهاية عام ١٤٠٣هـ (٧٥٠) محلا في جميع أنحاء المملكة.

ونستنتج مما سبق أن هناك انحسارا لعامل البيئة في التكم بالسلوك الاجتماعي في هذه الفترة المتغيرة، حيث لم تتدخل البيئة في تحديد نشاط السكان الاقتصادي، إذ يقوم الآن النشاط الاقتصادي علي التخصص المهني الذي يعتمد أساسا علي برامج التعليم والتدريب، كما لم تعد البيئة تمنع الأفراد من الحراك الاجتماعي خارج مجتمعاتهم المحلية باتجاه المدن، أو تمنعهم من الاحتكاك الثقافي مع المجتمعات الخارجية. فقد لاحظنا كثرة المسافرين من المواطنين إلي خارج البلاد، وكثرة الوافدين والأجانب من الخارج للعمل في البلاد، ووجود فرصة للاطلاع علي ثقافة المجتمعات الأخري عن طريق وسائل الإعلام المختلفة.

وحتي المساكن التي عمرت في هذه الفترة أصبحت تبتعد عن تأثير البيئة، لأن السكان استخدموا في بنائها المواد والخامات العضرية مثل الأسمنت والحديد، مما يعطيها مظهرا وتخطيطا مختلفين عن المساكن القديمة، حتي تأثيرات الطبيعة قلت في عملية اختيار أماكن الأحياء وإقامة المساكن، إذ تبعت في ذلك الطرق الهندسية والمخططة، فبعد أن كانت تنمو بالنمو التلقائي أصبحت جميع الاتجاهات ذات قيمة عند الأهالي في المدن، بسبب القدرة علي إخضاع الظروف الطبيعية لصالحهم، لذلك

شهدت المدن توسعا، وكان العامل الأساس وراء ذلك يرجع إلي استفادة السكان من قروض صندوق التنمية العقارية الذي افتتح في بداية هذه الفترة المتغيرة، بهدف إقراض الأفراد مبالغ كافية من المال لبناء منزل، ثم يسدد المبلغ علي دفعات طويلة الأجل بدون فوائد.

ثالثًا: البيئة وتوزيع السكان علي الأحياء في المدن السعودية

يبدو أن التخطيط القديم للمدن السعودية والذي يتميز بالشوارع الضيقة والبيوت والأحياء المتراصة والمتداخلة وموقع البساتين فيها كان يتناسب مع الظروف البيئية المتلائمة مع طبيعة الصحراء.

وقد ظهر تأثير البيئة في اتجاه السكان بالمدن السعودية نحو الأرض، فكانوا –خاصة بالفترة المستقرة السابقة- يعطون قيمة معينة لكل اتجاه من اتجاهات المدينة. فلقد تبين من بعض الدراسات الأنثروبولوجية التي أجريت في (محافظة عنيزة) بمنطقة القصيم أن السكان في تلك الفترة المستقرة يعطون أهمية للاتجاه الغربي والشمالي لانتشار الكثبان الرملية فيها، أما الجهة الجنوبية فيحد من اتجاه الناس إليها انتشار المساحات الزراعية فيها، وكل السكان تتركز إقامتهم غرب حافات صخرية تمتد من الجنوب إلي الشمال،

هذه الحافات الصخرية لها دور كبير في تحديد الاستقرار البشري للسكان، حيث تقف هذه الصخور حائلا دون انتشار الكثبان الرملية حول المدينة، ولكن حدث في الفترة المتغيرة – بفضل الله- أن البيئة لم تحدد مكان الاستقرار البشري وتوزيعه علي الأحياء في المدينة، ففترة التغير التي بدأت عام (١٣٩٠هـ) كانت بداية لتفاعل معاكس بين الإنسان والبيئة في المجتمع، حيث ظهر أثر الإنسان في البيئة، وليس العكس كما هو الحال في الفترة السابقة، فنجد انحسارا في هذه الفترة لعامل البيئة عن التحكم والسيطرة في اتجاه الناس نحو إعطاء قيمة اتجاهات معينة بالمدينة، فأصبحت جميع الاتجاهات ذات قيمة عند الأهالي بسبب القدرة علي إخضاع الظروف الطبيعية لصالحهم، لذلك شهدت المدينة توسعا من جميع الجهات ولم يقتصر علي جهة الشرق فقط، كما كان في الفترة السابقة، بل استطاع الإنسان أن يتحكم في الرمال الجنوبية، ويبني فوقها، ويوزع مساحات منها، وفعل مثل ذلك في الجهة الشمالية، وكذلك في الغربية، أما في الجهة الشرقية فزاد امتدادها وتخطت الضلع الصخري والذي كانت المدينة في الفترة السابقة تحتمي فيه خوفا من زحف الرمال.

وتعد أساليب التكنولوجيا من العوامل التي جعلت المجتمعات البشرية تتأقلم مع البيئة، وادخال التغيرات التي يجد فيها السكان خدمة لمصالحهم، ولذلك ألحقت التكنولوجيا كعامل رئيسي من العوامل الأيكولوجية في معظم الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية، وصوب هذا الاتجاه فقد كشفت إحدي الدراسات السعودية أن من أهم العوامل الاجتماعية في توزيع السكان علي أحياء مدينة الرياض هو العامل البيئي خاصة ما يتعلق بتعدد ملكية السيارات، فالأسر التي تتعدد لديها ملكية السيارات تقيم في الأحياء المتوسطة.

وقد تبين أن موقع الأسواق التجارية وموقع المدارس وموقع المؤسسات الاقتصادية بالمدن يساهم بشكل كبير في توزيع السكان علي أحياء المدينة السعودية، فقد ثبت أن (٤١,٣%) من سكان الأحياء الشعبية بمدينة الرياض اختاروا مساكنهم في تلك الأحياء رغبة في القرب من أماكن أعمالهم والقرب من الأسواق التجارية أو القرب من

المدارس، وثبت أيضا أن الرغبة في مجاورة الأقارب والأصدقاء من العوامل البيئية الرئيسية التي ساهمت بشكل كبير في توزيع السكان علي أحياء المدينة السعودية. فقد تبين أن (٤٦%) من سكان الأحياء الشعبية ونسبة (٤٩,٧%) من سكان الأحياء المتوسطة في مدينة الرياض كان اختيارهم لموقع مساكنهم رغبة في مجاورة أقاربهم أو أبناء موطنهم الأصلي أو أصدقائهم، بينما يقل عامل مجاورة الأقارب والأصدقاء إلي (٩,٧%) فقط في عملية اختيار موقع السكن في الأحياء الراقية بمدينة الرياض.

رابعاً: المسجد ودوره في توزيع السكان علي أحياء المدن السعودية

أثبتت الدراسات الاجتماعية التي أجريت في المجتمع السعودي أن "المسجد" عامل بيئي رئيسي ومهم في ظاهرة توزيع السكان علي أحياء المدينة السعودية، باعتبار أن كثرة المساجد في أحياء معينة وندرتها أو انعدامها في أحياء أخري أمر لا يخضع فقط لعوامل الكثافة السكانية، وإنما يرجع أيضا في المقام الأول إلي البنية الاجتماعية لسكان الحي نفسه، فكلما كان سكان الحي أكثر تجانسا علي وجه الخصوص في اعتبارات الموطن الأصلي والعلاقات القرابية ازداد عدد المساجد بشكل ملحوظ والعكس صحيح. فتجانس السكان في تلك الاعتبارات أمر يترجم نفسه في وجود عدد من التنظيمات الاجتماعية التي تخدم وتلبي حاجات الأفراد النفسية والاجتماعية، وما وجود المساجد وغيرها من التنظيمات الأخري كدورية الجيران أو الحارة إلا مظهر من أبرز تلك المظاهر التنظيمية، ففي أغلب الظن لا تتم عملية بناء المسجد إلا عن طريق تعاون وتكاتف أفراد الحي المتجانسين وذوي الأهداف المشتركة فيما بينهم بمطالبة الجهات ذات الاختصاص

بتوفير مثل تلك الخدمة، أو في تحمل تكاليف أعباء الانشاء بأنفسهم. أما في الأحياء ذات السكان غير المتجانسين في تلك الاعتبارات أو دائمي الترحال والتنقل فإنه يتوقع أن لايوجد فيها ذلك النوع من التعاون والتكاتف بين أفرادها وما قلة المساجد أو ندرتها في تلك الأحياء إلا انعكاس وترجمة لذلك.

وقد تبين أن توزيع السكان له علاقة بانتشار المساجد بالحي، كما تبين أن المساجد تنتشر نسبيا في الأحياء التي يقيم فيها أسر بينهم اعتبارات القرابة أو الموطن الأصلي، وأن المسجد –كتنظيم ديني اجتماعي- يساهم بتلبية حاجات الأفراد النفسية والاجتماعية وذلك من خلال ما يؤديه من وظائف من شأنها إزالة الغربة، وزيادة الألفة بين السكان الذين يعيشون في موقع واحد.

خامساً: الظروف البيئية ومعوقات التنمية والتكيف في المجتمع السعودي

لقد بذل المجتمع السعودي ممثل بالحكومة جهودا كبيرة في سبيل إذابة الفوارق وتضييق الهوة بين المستوطنات الريفية والحضرية، وذلك عن طريق توفير الخدمات والمرافق المختلفة، وقد اشتمل ذلك إنشاء الطرق وتوفير الماء والكهرباء والخدمات الصحية والتعليمية...إلخ. غير أن هناك معوقات كبيرة وتحديات جمة تعترض تنمية الريف والمراكز الحضرية الصغيرة في المجتمع السعودي، بعضها ناجم عن ظروف بيئية طبيعية، والأخري ناجمة عن ظروف بيئية اجتماعية، وأهم هذه العوامل ما يأتي:

١- التشتت والقزمية:

مساحة المملكة (٢,٢٥) مليون كم٢، الأجزاء المأهولة بالسكان محدودة ولا تزيد علي (٥%) فقط من اجمالي المساحة الكلية، وقد أدي هذا إلي وجود ظاهرة التشتت السكاني، وبعثرة القري والهجر، حيث يوجد ما يزيد علي عشرة آلاف قرية وهجرة، وحوالي خمسة آلاف مسمي تابع لها، تتناثر علي امتداد هذه المساحات، وإذا عرفنا أن قرابة ثلثي هذه القري والهجر (٧٣,٢%) هي قرية قزمية لا يزيد عدد سكانها علي (٢٥٠) نسمة وأن قرابة (٧٠%) من هذه القري غير قابلة للنمو، أدركنا مدي التحديات التي تعترض تطوير وتنمية القطاع الريفي بالمملكة.

٢- الهجرة من القري إلى المدن:

إن اعتماد الاقتصاد بالقرية السعودية علي الظروف الطبيعية، جعل الاقتصاد المعاشي لكثير من الأفراد في تلك القري والمراكز الصغيرة غير مستقر، كما أن طبيعة الاقتصاد الريفي تجعل فرص العمل فيه محدودا، يقابل ذلك فرص العمل

الميسورة –نوعا ما- في المدن وارتفاع الدخل الناجم عنها. فإذا ما أضفنا إلي ذلك التفاوت النسبي في الخدمات بين المدينة والقرية، أدركنا أهمية العنصر الطارد في القرية الذي يقابله عنصر جاذب إلي المدينة (وخاصة توفر وسائل النقل).

لقد نجم عن الهجرة الريفية تخلخل الكثافة السكانية في القري، الذي ساهم في تفريغ من معظم القوي العاملة فيها، وخاصة في القطاع الزراعي. وقد أدي ذلك إلي انكماش النشاط الاقتصادي الريفي. ومن الطبيعي أن تقلل هذه المشكلات من معدل التنمية الريفية علي المستوي الوطني بصورة عامة.

٣- الحساسية القبلية:

ساهمت الحساسية القبلية في التشتت السكاني حيث يرفض في كثير من الأحيان أفراد قبلية معينة في منطقة غير قابلة للنمو ترك مكانهم للسكن مع أبناء قبيلة أخري تسكن في منطقة قابلة للنمو يمكن لها أن تستوعب القبيلتين معا.

٤- انشطار بعض القبائل:

بهدف إنشاء هجر مستقلة لبعض أبنائها مما يؤدي إلي تعدد الهجر، مع أنه كان من الممكن أن يتجمع كل أفراد القبيلة في موقع يضمهم جميعا.

٥- تزايد اعتماد الأهالى على الحكومة في تلبية احتياجاتهم من الخدمات دون المشاركة بجهودهم الذاتية في تنمية قراهم.

٦- **عدم وجود تحديد واضح لمفهوم القرية** والهجرة بالمملكة مما يشكل صعوبة في توحيد الأسس المكانية، التي تتخذ أساسا تبني عليه مشاريع وبرامج تنموية، وتطوير القري في سياق مجتمعي شامل للقري والمدن.

٧- **قصور البيانات والمعلومات الخاصة بالقري**، ومبالغة بعض الأهالي والجهات فيما يقدمونه من تلك المعلومات، بهدف توفير الخدمات اللازمة كالمبالغة مثلا في تقدير عدد السكان، أو تقدير حجم المستفيدين، مما يمثل عقبة أمام جهات التخطيط والتنفيذ، وقد يترتب علي ذلك عدم تناسب الخطط الموضوعة وواقع ظروف هذه القري، مما يعد تبديدا للجهود والطاقات.

ومن جهة أخري فإن هناك عدم تلاؤم وتكييف لكثير من المواطنين السعوديين سكان المدن مع بعض المظاهر البيئية الأيكولوجية الجديدة، والتي من أهمها الإقامة والسكن في المجمعات السكنية الرأسية، التي هي عبارة عن عمارات إسكان أنشئت من قبل الدولة، ووزعت علي المواطنين وشكلت ظاهرة بيئية جديدة لم يألفها المجتمع السعودي، وتبين من إحدي الدراسات في عمائر الإسكان بمدينة جدة أن معدل (٢٩,٣٢%) من الساكنين أشاروا بصراحة إلي عدم ارتياحهم مع جيرانهم، وأن (٣٨,٧٦%) كان السبب في عدم الارتياح هو عدم انتماء الجيران إلي الموطن الأصلي،

أو أنهم من المدن وجاوروا سكانا ترجع أصولهم الأولي إلي البادية أو الأرياف أو العكس. وذكر (٣١,٧٨%) أن السبب في عدم الارتياح كان عدم مجاورة أقارب أو معارف. وذكر (٣٠,٤٥%) من الساكنين أن لديهم رغبة في بيع وحداتهم السكنية، وهذا مؤشر إلي عدم التلاؤم والتكيف مع المظهر البيئي الحضري الجديد علي المدن السعودية.

وكشفت الدراسات الأنثربولوجية التي أجريت في المجتمع السعودي عن بعض المعوقات البيئية التي تحد من التكيف في المعيشة داخل المدن السعودية، ومنها أن بعض المهاجرين من الريف إلي المدن لا يستطيعون بيع ممتلكاتهم من الأراضي الزراعية والعقار التي تركوها بالقرية أو الريف، وأن العادات والتقاليد لاتجيز بيعها، فمثلا يوجد بعض المقيمين بمدينة جدة والمهاجرين من منطقة الباحة الذين لا يستطيعون بيع ممتلكاتهم من الأراضي والعقار التي ورثها عن والده لأنه سيقابل بالازدراء فبيعه للأرض يعني بيعه لانتماء القبيلة كلها.

كذلك أثرت التغيرات البيئية التي حدثت في المجتمع السعودي علي تكيف أهل البادية عند توطينهم بالمدن، فقد أسفرت نتائج الدراسات السعودية بشكل عام أن البطالة تشيع عند أهل البادية وهي من أهم الآثار التي خلفتها التغيرات البيئية التي حدثت في المجتمع السعودي، وذلك لأن توطين البدو لم يؤد إلي استغلال طاقاتهم كقوة منتجة، بل علي العكس من ذلك فقد خسرناهم كقوة اقتصادية منتجة ولم نكسبهم كقوة عاملة منتجة بسبب نظرتهم الدونية للأعمال اليدوية.

سادساً: البيئة والهجرة بين المناطق السعودية

لقد ساهمت التغيرات البيئية (الأيكولوجية) التي حدثت منذ عام ١٣٩٠هـ بفعل برامج خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (خاصة ما يتعلق بالطرق والمواصلات والإسكان والاقتصاد) إلي الهجرة الداخلية، والانتقال من البوادي والهجر والقري والمراكز الحضرية الصغيرة إلي المدن والمراكز الحضرية الكبيرة، وفي نهاية الفترة المتغيرة عندما جنت الهجر والقري والمراكز الحضرية الصغيرة ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التي حدثت بالمملكة، حدثت ظاهرة هجرة معاكسة، وهي هجرة الإياب، والتي تعني عودة الأفراد إلي الأماكن أو المناطق التي سبق وأن عاشوا فيها.

ومن هنا يتضح أن البيئة الاجتماعية ساهمت بشكل كبير في إحداث نمطين من أنواع الحراك السكاني في المجتمع السعودي، الأول وهو الهجرة من الموطن الأصلي، والثاني وهو الإياب إلي الموطن الأصلي، وقد حاولت الدراسات الاجتماعية التطبيقية التي أجريت في المجتمع السعودي تفسير هذين النمطين من الحراك السكاني وتبين:

(أ) الهجرة الداخلية بين المناطق:

هناك طرق متعددة لقياس حجم الهجرة الداخلية، بين المناطق، أو بين المدن والأرياف عن طريق التحليل الإحصائي والكمي، فمن خلال بيانات الاحصاءات الحيوية ومن تقديرات نسبة البقاء وكذلك من خلال معدلات نمو السكان يمكن قياس حجم الهجرة بشكل مباشر، أما الطريقة المباشرة فهي معرفة محل الإقامة ومحل الميلاد من واقع بيانات التعداد عن طريق تبادل المهاجرين بين كل وحدتين إداريتين. وقد اعتمدت البحوث السعودية بقياس الهجرة الداخلية في المملكة علي طريقة المقارنة بين محل الإقامة ومحل الميلاد من خلال البيانات التي وردت في قوائم التعداد السكاني لعام (١٣٩٤هـ).

وظهر من نتائج البحوث المتخصصة بهذا المجال أن مناطق المملكة تتباين من ناحية الجذب والطرد السكاني علي النحو الآتي:

- منطقة الرياض ومكة المكرمة والشرقية تتصدر قائمة المناطق من حيث الهجرة، فالزيادة الكبيرة التي طرأت علي السكان في هذه المناطق بسبب الهجرة تدل علي أهميتها كمناطق جذب سكاني مهمة.
- منطقة تبوك والحدود الشمالية والقريات سجلت كسبا سكانيا، باعتبارها مناطق جاذبة، وإذا استثنينا منطقة تبوك التي تزداد إليها الهجرة نتيجة الوضع العسكري فيها، لا نجد تبريرا كافيا لتفسير جذب المنطقتين الأخريين.
- منطقة نجران وقد سجلت حالة توازن بين الهجرة الوافدة والهجرة المغادرة.
- منطقة الجوف وحائل والباحة وعسير والقصيم والمدينة المنورة وجيزان وهي مناطق طرد سكاني، بمعني أن الهجرة النازحة منها أكبر من الهجرة الوافدة إليها، وتعد مدن القصيم أكبر منطقة طرد سكاني وغالبية المهاجرين من القصيم اتجهوا إلي منطقة الرياض.
- بلغ معدل المهاجرين الذين انتقلوا من مدن إلي مدن أخري (١٠%) من مجموع سكان مدن المملكة، وهذه النسبة كبيرة إذا ما أخذنا في الاعتبار أنها تمثل الفترة السابقة لسنة (١٣٩٤هـ) –تاريخ إجراء التعداد- فمعظم عمليات التنمية الشاملة في مدن المملكة حدثت بعد هذا التاريخ، لذا فإنه يمكن أن نتوقع نسبة أعلي بكثير من الوقت الحاضر.

(ب) هجرة العودة (الإياب):

إن أغلب الهجرات الداخلية التي تتم من المدن الصغيرة إلي المدن الكبيرة أو من الأرياف والبوادي هي هجرات دائمة، هدفها في الغالب الاستقرار النهائي في ميناء الوصول، يقابل ذلك هجرات مؤقتة مرهونة بتحقيق أهداف معينة، خاصة في تحسين الأوضاع الاقتصادية للفرد المهاجر. وتبين أن هناك نسبة قليلة جدا من السكان السعوديين تكون إقامتها مؤقتة وتعود إلي موطنها الأصلي، فمثلا هناك معدل (١%) من المهاجرين إلي الرياض تقيم إقامة مؤقتة لبعض الوقت، بينما غالبية العناصر الوطنية المهاجرة تقيم فيه بصورة دائمة. لكن بدأت تظهر في الأفق بوادر هجرة عائدة من المدن إلي الموطن الأصلي، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال إنشاء بيوت سكنية في المناطق التي هاجر منها هؤلاء، أو السكن فيها في الإجازات والأعياد. وقد بدأت هذه الظاهرة تشاهد بوضوح في منطقة الباحة وعسير والطائف والقصيم

وغيرها من مدن المملكة، ولاشك أن هذه الخطوة ستساعد علي العودة تدريجيا إلي الأرياف، وقد ينتهي الأمر بالعودة النهائية، إلا أن هذا التيار وهو تيار الهجرة العائدة ضعيف حاليا، وربما يزداد بمرور الزمن نتيجة ازدحام الحياة وتعقدها في المدينة، مع العلم أن هناك مؤشرا إلي أن كثيرا من المهاجرين لا يرجعون إلي قراهم التي نشؤوا فيها، بل يستقرون في المراكز الحضرية والمحافظات داخل مناطقهم الأصلية.

وقد توصل أحد المهتمين (سراس Crase)بظاهرة الهجرة، إلا أن هناك أربعة أنماط من هجرة الإياب، وهي تنطبق علي الحالات التي تكون الهجرة فيها من المناطق النامية إلي المناطق الأكثر تقدما (كما هو الحال في المجتمع السعودي)، فيري "سيراس" أن هجرة الإياب يمكن أن تصنف إلي أربعة أصناف وهي كما يأتي:

- إياب الفشل: تمثل هذه الفئة المهاجرين العائدين، الذين فشلوا في الانطلاق في مجتمعهم الجديد، وفشلوا أيضا في تحقيق توقعاتهم من المكاسب التي سوف ينالونها من هجرتهم.
- إياب المحافظة: تمثل هذه الفئة المهاجرين العائدين الذين وفروا أموالا تعد مصدرا رئيسا لاستمرار حياتهم في الموطن الأصلي.
- إياب التقاعد: وتعود هذه الفئة لقضاء فترة التقاعد في موطنهم الأصلي.
- إياب التجديد: وتتصف هذه الفئة من المهاجرين العائدين بتوقعاتهم بأنهم يحملون أفكارا جديدة، ولديهم كفاءة، ويتخيلون أنفسهم مجددين في مواطنهم الأصلية، غير أن هناك احتمالا كبيرا بفشل هؤلاء في تحقيق طموحاتهم بسبب ضعف اقتصاد المنطقة التي يعودون إليها، وكذلك بسبب نمط توزيع السلطة بين مختلف الطبقات في المجتمع المحلي.

أسئلة المحاضرة

س١/ ((بذل المجتمع السعودي ممثل بالحكومة جهودا كبيرة في سبيل تنمية الريف والمراكز الحضرية الصغيرة غير أن هناك معوقات كبيرة وتحديات جمة تعترض تنمية الريف والمراكز الحضرية الصغيرة في المجتمع السعودي))

تحدث / تحدثي بالتفصيل عن هذه المعوقات